

آليات تفعيل القطاع الخدماتي في ظل اقتصاد المعرفة بالجزائر

الأستاذة. بليح عائشة. جامعة الجلفة.

الملخص:

تكمّن قوة الدول في هذا الزمان في إنتاج المعرفة وليس إستيرادها وهذا لا يتأتى إلا من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيفية استثمارها في شتى القطاعات لرفع من شأن الدولة في مصاف الدول من خلال قطاع المعرفة الذي فرض نفسه من بين القطاعات المتعارف عليها بل أصبح مسير لهاته القطاعات من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي: التعليم، الإبداع، و تكنولوجيا الإعلام والاتصال

Abstract

The strength of countries in this age lies in the production of knowledge rather than importing it , and this can only be achieved through the use of information and communication technologies and how to invest them in various sectors to elevate the state in the rank of countries through the knowledge sector, which imposed itself among the sectors recognized , the knowledge sector has become the dominant sector through three key indicators :Education ,creativity ,and information and communication technologies.

مقدمة :

أصبحت تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر و تعد الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطورا فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة مباشرة بخدمات الاتصال و الإنتاج والتعليم... إلخ،و لتطور مجتمع المعلومات يعد فرصة لتنظيم قطاع الاقتصادي الذي تأثر بثورة التغيير خلال إنتقال الجزائر إلى مجتمع المعلومات وخاصة مع إستراتيجية إدماج تكنولوجيا.

و لأنّ الجزائر من بين الدول التي تبحث عن مكانتها في مجتمع المعلومات ،فقد تبنت - حسب رأينا- إستراتيجيتين ،أولهما البنية التحتية و الأساسية للمعلومات و الاتصال في المؤسسات الحكومية (قطاع عام/ قطاع خاص)،ثانيا حيازة المعرفة واستخدمها بواسطة هاته البنية كعنصر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ضف إلى ذلك تقريب الإدارة من المواطن وتقليص المسافة الزمكانية،وتساهم هاته العملية من إنشاء ثقافة جديدة ينمط الأفراد سلوكهم من خلالها.

القطاع الاقتصادي في ظل قطاع المعرفة بالجزائر:

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واضح في النمو الاقتصادي ويرى بعض الاقتصاديين أنّ تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات سوف تحدث موجة طويلة جددا في النمو الاقتصادي لأي بلد أو ما يطلق عليها (أتمتة الذكاء)، وتعميق العمل الذهني من خلال إنتاج " سلع المعلوماتية و بها سيتجاوز النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم على السعي إلى الربح إلى نظام تأليفي ذي طابع إجتماعي يسهم فيه الجميع. (السيد ياسن ،2002، ص12) ولا يتم ذلك إلا إذا سعت المؤسسات و الشركات من الرفع من زيادة كفاءتها، وفي تنمية التجديد و الابتكار. وفي زيادة فعاليتها ووضعها التنافسي من خلال تحسين نوعية البضائع و الخدمات التي تقدمها ،وهناك إتجاه متزايد نحو إنشاء مؤسسات معلومات تضيف كميات كبيرة من القيمة ومن ثم تحسن الاقتصاد الكلي للدولة .ومعنى ذلك إستخدام المعلومات كمورد أساسي إستثماري حيث أصبحت المعلومات تتخلل في كل الأنشطة و الصناعات،فما هو متوفر من إمكانيات أو أشياء يمكن أن تُصبح أكثر فائدة و أهميّة عن طريق إضافة المعلومات إليه.

وهذا يعني إندماج المعلومات في البنية الأساسية لمؤسسات الدولة و المجتمع بما يساعد على رفع أداء و أسلوب عمل المؤسسات (السيد ياسن ،2002، ص25) لكن الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى أن تضع نفسها في سباق دول مجتمع المعلومات لديها عدة معوقات وأهم معوق هو التخلف الهيكلي للإقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الانكالية على الربح البترولي وعدم بناء إقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا (السيد ياسن ،2002، ص08)، انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة و تطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.

ولتجاوز هذه العقبات يجب الاعتماد على عدة حلول وأهمها فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وتطويرها،مما سوف يفجر القدرة الإبداعية و المعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية ويخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل وأساليب الإنتاج، فالاقتصاديات الجديدة تعتمد على زيادة استثماريتها في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نظرا لتأثيرها القوي و المضاعف على الاقتصاد ككل مقارنة مع التصنيع وليس أدل على أهميّة التكنولوجيا من أنّ المعرفة العلمية و التكنولوجية أصبحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم المتقدم،بينما ال 20% المتبقية هي حصة رأس مال والعمالة و الموارد الطبيعية. (سالمي جمال ،بدون سنة، ص11)

قطاع الخدمات بالجزائر في ظل قطاع المعرفة:

حاليا يُعد قطاع المعرفة فرصة لتنظيم قطاعات التوظيف و الصحة و التعليم وأصبحت المعلومات كوسيلة لترقية مستوى المعيشة، ولا يتم ذلك إلا بتغيير هيكلي يستند على وضع بنية تحتية للمعلومات هذه الأخيرة تكون حلقة وصل بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و التي تسهم في ظهور الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر.

و أول خطوة تلتجئ إليها الجزائر في التنمية و تطوير مستوى التعليم وخصوصا التعليم الجامعي الذي يعد مرحلة لإخراج موارد بشرية يجب أن تمتاز بالكفاءة العلميّة في ظل التكنولوجيا المعلومات من أجل رفع الدولة في مصاف الدول المصنعة ضمن مجتمع المعلومات.

1/محو الأمية وتكنولوجيا التعليم:

في إعتقادنا أن هنالك عائقين أو فجوتين في الجزائر تسبب عرقلة تطور مفهوم التنمية فيها:

1/العائق الأول : بين السعي إلى توفير ووضع قاعدة للبنية التحتية للمعلومات في الجزائر وبين إنعدام المورد البشري الكفاء بالرغم من الجامعات الجزائرية يتخرج منها الآلاف من خريجي طالب الشغل سنويا.

2/العائق الثاني : سوء التسيير وعدم جدية وضع خطط إستراتيجية و اللجوء إلى وضع خطط و حلول " ترقية " مؤقتة.

لذا لا يمكن الوصول إلى يد عاملة وإطارات مؤهلة وقابلة للتكيف مع جميع الوضعيات الاقتصادية و إنتاج معارف جديدة إلا بالاعتماد على مؤسسات التعليم العالي و التكوين المهني و التي بدورها قادرة على إيجاد تكامل بين هاته المؤسسات التعليمية. ومؤسسات التوظيف، وتكثيف عملية رسكلة و إعادة تأهيل وتكوين العمال كذلك، ضف إلى ذلك سعى الدولة كخدمة لتسهيل المواطنين الذين لم يتسنى لهم التعليم. تطبيق مشروع رقمنة الدروس من طرف مركز تعميم التعليم عن بعد يتم بثها عبر الانترنت للمتسبين .

2/الحكومة الالكترونية:

في عالم أصبحت قوة الدولة وتطورها تقاس بقوة هياكلها القاعدية المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة وتطور مجتمعاها، ومن بين المؤشرات التي يمكن رصدها لقياس إمكانية النفاذ و الاستعمال هو نسبة تمتع المواطنين بالخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات وهذا الأخير كمؤشر لتقييم أداء الدولة ومؤسساتها في هذا المجال ، فتطبيقات الحكومة الالكترونية لا توفر

للمواطنين خدمات سريعة ومريحة فحسب بل تسهم في تحسين كفاءة القطاع العام (سمير الشيخ علي، 2014، ص382)، لذا قد سمحت عملية التنسيق و التشاور التي شرعت فيها وزارة البريد و التكنولوجيا الإعلام مع جل وزارات الدولة من أجل تنميط سلوك أفراد الدولة كل حسب موقعه- ودوره الذي يمارسه في المجتمع- وتوعيتهم من خلال إكتساب المهارات اللازمة للتواصل مع إدارات الدولة من خلال مفهوم جديد وهي " الإدارة الالكترونية."

وتؤكد وزيرة البريد و تكنولوجيا الإعلام على ضرورة إنتاج مضامين تكنولوجية وطنية تتماشى واحتياجات البلاد .مشددة على أنّ قطاعها يقوم بهذه المهمة حاليا. ليس لأنّ كل شيء مرقمنا. ولكن لأنّ القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها لا يمكنها أن تتطور وتسائر العصر إلا من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية، وفي هذا الأخير تحتل الجزائر سنة 2015 المرتبة 113 بنسبة 3.71% حسب (تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2016، ص6) .

ويظهر لنا مؤشر خاص بالمشاركة الالكترونية الذي يعني بقياس مدى إستخدام الحكومة الجزائرية لشبكة الانترنت لتعزيز الشفافية و التواصل مع الجمهور وإشراكهم في صياغة السياسات وتطوير الخدمات والتي تسعى إلى:

1-إرضاء المواطن إلى أبعد ما يمكن.

2- تقديم خدمة جيدة للمواطن.

3- تقليل إزدواجية الجُهد و الوقت و المال.

4- وأهم عنصر تقليل البيروقراطية للمواطن.

خدمات الهواتف الثابتة و النقالة و الانترنت :

لا يزال الاستثمار خصبا جدا في الجزائر سواء في مجال التجهيزات أو المحتوى المتمثل في البرامج و التطبيقات و الذي يُعبر في حد ذاته صناعة قائمة بذاتها لذا تسعى الوزارة الوصية إلى تحديد الكابلات البحرية وشبكات الألياف البصرية والشبكات المعاد تجديدها سنويا على مستوى الوطني.

كما نلاحظ أصحاب الشركات متعاملي الهواتف النقالة أجريت تغييرات جذرية في إدخال أنظمة الحاسوب المستحدثة في عملياتها الإدارية مست هياكلها التنظيمية وإحداث تغييرات في تصميم خدماتها بابتكار طرق لتعديل عملياتها الخدمية وقيامها بإدخال طرق وتقنيات جديدة بهدف ربط علاقتها مع الزبائن .

الأطر القانونية و التشريعية للمعلومات:

حاولت الجزائر كغيرها من البلدان العربية على تعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلائم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها. وسن قوانين تمس بكرامة البلاد مثل الجوسسة الالكترونية وتطورها كالسرقة الالكترونية للبنوك والمصارف.

العائد الاجتماعي من التوظيف الفعال للمعرفة:

قد يذهب الكثير إلى أن التصورات المعرفية السائدة الآن في العالم وفي هذا المستوى العالي من الممارسة و المهارة ،يبتعد كثيرا عن الواقع الذي تعيشه بلادنا، وأن الفجوة كبيرة بيننا وبين الوصول إلى ذلك فُرضت على البلاد، لا يمكن لهذه الأخيرة إلا أن تتكيف معها إذ كانت تطمح إلى البقاء ومن بين ذلك ثلاثة مؤشرات" (التعليم، الابتكار الإبداع، تكنولوجيات المعلومات و الاتصال)، هاته الأخيرة تسمح إلى خلق احتمالات واسعة أو جديدة للاستهلاك بواسطة ابتكار المنتجات وعمليات الإنتاج ،مما سيساهم في تغيير العمل من الجانب الكمي " خلق و إلغاء مناصب شغل"، والنوعي " تطوير التأهيل و الشغل "، وهذا التحول الهيكلي يترجم في أول الأمر بنقص أو زوال قطاعات نشاط وظهور أو نمو قطاعات أخرى موازاة مع ذلك مما يعيد توزيع منصب الشغل ،ويتجلى ذلك أساسا في الجزء المتزايد في قطاع الخدمات سواء في قطاعات (الاقتصادية حوالي 2/3 من الإنتاج أو 70%) من الشغل بالنظر إلى إنتاجية العمل الأقل في هذه القطاعات. نفس التطور حصل في قطاع صناعة المنتجات المصنعة مع الأهمية النسبية المتزايدة لصناعة (التكنولوجيا العالية) الإعلام الآلي ،الإلكترونيك . الصناعات الفضائية ،الصيدلة.

والبحث الدائم على النوعية أحسن وتنوع أكبر للإنتاج الصناعي مما يجعلنا نشير إلى أهمية المنتجين المبتكرين "خاصة في التكنولوجيا العالية" ،وكذا مستعملي هذه التكنولوجيا في الصناعة " البلاستيك، السيارات، المنسوجات (أو في الخدمات خاصة في المالية، التأمينات، خدمات المؤسسات، الاتصالات "ولهذا فإنّ المحتوى التكنولوجي يوافق تأثير إنتاج و نشر

الابتكارات والتكنولوجيا على الأسعار، الإنتاجية، الأجور، المداخل، فانتشار المعرفة يمر عبر امتلاك الوسائل رأس المال المادي وغير المادي (العمل) رأس المال البشري (سدي علي، 2007، ص. 03))

و أهم عائد اجتماعي للمعرفة إنشاء جيل معلوماتي واعي وفاعل وقادر على تفعيل استثمار أدوات وتقنيات هذا المجتمع في المجالات الاقتصادية بأقل تكلفة وأعلى مردودية. وكذا زيادة وعي المواطن وتغيير أنماط سلوكه الاجتماعية لمواكبة التطور العالمي ومحاوله الجهات الوصية في محاولة توعيتهم ومثافتهم لدور التكنولوجيا في تسيير حياتهم إن كانت مهنية أو اجتماعية داخل مجتمعهم .

خاتمة

إن الرهان على مساهمة التقدم التكنولوجي العالمي ليس بالمستحيل خاصة وأن الجزائر بإمكاناتها الهائلة وثرواتها البشرية والمادية المعتبرة غير عاجزة على إحداث نقلة نوعية تضمن لها عودة قوية على المسرح الاقتصادي العالمي، واندماجها اندماجا إيجابيا في اقتصاد المعرفة، وعلى العموم على الجزائر وضع إستراتيجية هادفة من أجل خلق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في ظل عالم المعرفة، وهذا ما تصبوا إليه كل دول العالم، وحسب ما رأينا يجب عليها أن تضع خطتين: " أن تطور كفاءة المورد البشري وليس حجم المورد البشري، من خلاله يتولد لنا سياسة ناجعة لتطوير البلاد و البحث عن طرق وبدائل لتقريب الإدارة من المواطن، والرقى بفكره من خلال عملية التعليم التكنولوجي و السعي إلى توعيته بضرورة الترقية الاجتماعية و التي لا تكتمل إلا بتضافر الجهود بين المواطن كفرد وبين دولته و المتمثلة في الحكومة. "

قائمة المراجع:

- 1/ السيد ياسين، المعلوماتية وحضارية المعلوماتية " رؤية نقدية عربية " ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع " ، ط2، 2002.
- 2/الاتحاد الدولي للاتصالات ،"تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات: إتجاهات جديدة وتحديات جديدة"
"العدد الأول، 2016.
- 3/سالمي جمال ،"سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة " ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة محمد خيضر،
بسكرة العدد الثامن ، بدون سنة.
- 4/سدي علي ،"محاولات قياس مؤشرات إقتصاد المعرفة في الجزائر" ، ملتقى دولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد
الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة شلف ،4.5ديسمبر 2007.
- 5/سمير الشيخ علي ،"مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية"،مجلة جامعة دمشق ،المجلد
30،العدد30،2014.